

التوصيف اللساني الحديث لتراكيب النحو العربي

قراءة في كتاب:

(نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د. مازن الوعر)

أ.م.د. طاهر صالح علاوي

أستاذ مساعد بكلية التربية، جامعة تكريت، جمهورية العراق.

أ.م.د. هدى صلاح رشيد

أستاذ مساعد نظريات لسانية حديثة، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، جمهورية العراق.

البريد الإلكتروني: dhuda19@yahoo.com

الاستلام	٢٠١٧/١/١٥	المراجعة	٢٠١٧/٢/٢٧	النشر	٢٠١٧/٤/٣٠
----------	-----------	----------	-----------	-------	-----------

الملخص:

ما يزال المنهج بجهازه الفكري يلقي بظلاله على ساحة الفكر والبحث العلمي، سواء في جانب الأدب أو جانب اللغة، فقد امتد نشاطهم الفكري والمعرفي الى بسط المنهج سعياً لاعتماد الآليات المنهجية التي تيسر سبيل الباحثين في تبين القواعد وضبط تراكمات المعرفة، لأن الامر لا يتوقف عند حدود الحصول على المعرفة بقدر ما يتعلق باستثمارها والافادة منها.

ومن الملاحظ على واقع المناهج في الدراسات اللغوية العربية أن حركتها تتسم بالبطء، وربما يعود سبب ذلك الى جملة اسباب منها طغيان الفكر المحافظ وعدم الخروج عن معطيات القدماء، فالكثير من العناصر ما زالت تحول دون تحقيق التجديد .

وعلى هذا الاساس يروم هذا البحث أن يشتغل بكيفيات توظيف المنهج عند احد الباحثين في قضايا المنهج التوليدي وتطبيق معطياته في محاولة فهم التراكيب العربية.

لقد جاء هذا البحث استجابة لما رصدناه عند الدكتور مازن الوعر من خلال كتابه " نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الاساسية في اللغة العربية " ، فقد لاحظ مازن الوعر . من خلال البحث العميق في المناهج اللغوية العربية القديمة واللسانية الحديثة . التماثل والتشابه بينهما، وهذا ما شجعه على الإقدام على هذه الخطوة الجريئة من نوعها، ففكر في امكانية تفسير منهج بمنهج اخر، فحاول تفسير النحو العربي بأدوات المنهج التوليدي، من اجل الوصول الى صياغة انموذج جديد في فهم التراكيب اللغوية العربية وتحليلها.

وهذا التشابه بين المنهجين لا يعني . على أي حال من الاحوال . التطابق التام بينهما بقدر ما يعني التماثل في الضوابط التي تحكم صحة التراكيب وتقدير البنية العميقة لها، مع مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات.

The lingual Characterization of Arabic Syntax

**A reading in the book of:
(Towards a modern Arabic lingual theory for analyzing the basic
constructions in Arabic)**

Dr. Mazin Al-Wa'ar.

Prof. Taher Saleh Allawy

Assistant Professor at Faculty of Education, University of Tikrit, Iraq.

Prof. Huda Salah Rashid

Assistant Professor of Linguistics at Faculty of Education for Girls, University of Tikrit, Iraq.

Email: dhuda19@yahoo.com

Received 15/1/2017

Revised 27/2/2017

Published 30/4/2017

Abstract

Methodology is still, with its ideological system, casting its shadows within the field of thought and scientific research, whether in literature or in language, as their methodology has stretched aiming at adapting the methodical techniques that facilitates the way of researchers in clarifying the rules and controls accumulations of knowledge, because it is not related to gaining knowledge as related to investing it and making use of it. It is observed, about Arabic linguistic studies that their movement is slow for many reasons, some of them are: dominant conservative ideology and not exceeding the ancients' data. Many factors are still preventing renovation. Basing on this research aims at how to utilize the methodology of some researchers in the issues of the reproductive methodology and to apply its outputs, in an attempt to understand Arabic structures. This research came as a response to what we observed about Dr. Mazin Al-Wa'ar through his book towards a modern Arabic lingual theory for analyzing the basic constructions in Arabic. Dr. Mazin Al-Wa'ar noticed- through his deep search in the old Arabic linguistic methodology and the modern lingual that they are symmetric and similar. That encouraged him to make this brave step, he thought of the possibility of interpreting a methodology with another methodology, so he tried to interpret Arabic syntax with the tools of the reproductive methodology to reach a formulation of a new model in understanding and analyzing of the structures of Arabic language.

المقدمة

ما يزال المنهج بجهازه الفكري يلقي بظلاله على ساحة الفكر والبحث العلمي ، سواء في جانب الأدب أو جانب اللغة ، فقد امتد نشاطهم الفكري والمعرفي الى بسط المنهج سعيا لاعتماد الآليات المنهجية التي تيسر سبيل الباحثين في تبين القواعد وضبط تراكمات المعرفة ، لأن الامر لا يتوقف عند حدود الحصول على المعرفة بقدر ما يتعلق باستثمارها والافادة منها.

ومن الملاحظ على واقع المناهج في الدراسات اللغوية العربية أن حركتها تتسم بالبطء ، وربما يعود سبب ذلك الى جملة اسباب منها طغيان الفكر المحافظ وعدم الخروج عن معطيات القدماء ، فالكثير من العناصر ما زالت تحول دون تحقيق التجديد .

وعلى هذا الاساس يروم هذا البحث أن يشتغل بكيفيات توظيف المنهج عند احد الباحثين في قضايا المنهج التوليدي وتطبيق معطياته في محاولة فهم التراكيب العربية .

لقد جاء هذا البحث استجابة لما رصدناه عند الدكتور مازن الوعر من خلال كتابه " نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الاساسية في اللغة العربية " ، فقد لاحظ مازن الوعر . من خلال البحث العميق في المناهج اللغوية العربية القديمة واللسانية الحديثة . التماثل والتشابه بينهما ، وهذا ما شجعه على الإقدام على هذه الخطوة الجريئة من نوعها ، ففكر في امكانية تفسير منهج بمنهج اخر ، فحاول تفسير النحو العربي بأدوات المنهج التوليدي ، من اجل الوصول الى صياغة انموذج جديد في فهم التراكيب اللغوية العربية وتحليلها.

وهذا التشابه بين المنهجين لا يعني . على أي حال من الاحوال . التطابق التام بينهما بقدر ما يعني التماثل في الضوابط التي تحكم صحة التراكيب وتقدير البنية العميقة لها ، مع مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات .

وهذا لا يعني أن مازن الوعر حاول ابتداء نظرية لسانية عربية حديثة ، بل على العكس من ذلك هو لم يقرّ اصلا بوجود نظرية لسانية عربية حديثة ، وانما حاول بناء انموذج لساني يمكنه من أن يصف ويشرح التراكيب الاساسية للغة العربية ، واطهر هذا العمل امكانية الافادة من مكونات اللغة العربية من أجل اغناء " نظرية النحو العالمي " وسد النقص الحاصل فيها ، مما يجعلها تكون نظرية للغات عامة العربية وغيرها.

لقد كان لهذه المحاولة التي قام بها مازن الوعر صدى واسع في الاوساط اللغوية العربية والعالمية ، فقد اشاد بها عالم اللغة الامريكي تشومسكي حين قال واصفا لها بعد ان اطلع على النسخة الانكليزية منها : ((من الواضح أنّ هذا البحث هو دراسة جديّة ورائعة ومهمّة ، فقد غطت منطقة واسعة من البحث اللساني ، وشملت افكارا هامة جدا ، لقد دهشت بشكل خاص بتلك التعليقات اللغوية التي وردت في ثنايا هذه الدراسة والتي قام بها اللغويون العرب القدماء ، إنّ هذا وحده يجعل هذه الدراسة اسهاما قيما جدا لتطوير الدراسات اللسانية الغربية بغض النظر عن العمل اللساني الحديث المطبق على التراكيب العربية والذي يبدو مهما جدا)).

إنّ هذا التعليق يبدو كفيلا ببيان أهمية هذه المحاولة وقيمتها العلمية وعلى الصعيدين العربي والعالمي.

لقد قسمنا هذا البحث على عناصر جاءت على النحو الآتي :

1. تلقي التوليدية في الفكر اللساني العربي.
2. الفكر التوليدي عند مازن الوعر.
3. وصف كتاب مازن الوعر " نحو نظرية لسانية عربية حديثة".
4. وصف المصادر المنهجية التي ينطلق منها الباحثون.
5. تحليل التراكيب الأساسية للغة العربية في ضوء القواعد التوليدية التحويلية .
ثم خاتمة تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

- تلقي التوليدية في الفكر اللساني العربي :

شهد القرن العشرين تطورا ملحوظا في البحث اللساني في أمريكا وأوربا ، وكان لهذا التطور صداه الواسع في العالم عامة ، والعالم العربي خاصة ، فمنذ النصف الثاني من القرن العشرين والعالم العربي يتلقى تلك النظريات اللسانية التي أثّرت البحث اللغوي العربي ، لا سيما النظرية التوليدية في النحو واللسانيات ، والتي سعت إلى غاية واحدة ؛ هي وضع قواعد كلية لوصف أكبر عدد ممكن من معطيات اللغات الطبيعية ، الفعلية منها والممكنة التحقق ، لذا فإنّ مصطلح (النحو) هنا يحيل إلى نسق القواعد الافتراضية الموجودة في الدماغ ، والتي تسهم في تفسير الظواهر الملاحظة .
ومن هنا أصبح هدف التوليدية الكشف عن (النحو الكلي الكوني) ، فاللغات وإنّ تنوعت إلى حد كبير فإنها تنتظم في العملية الشكلية نفسها التي تكوّن الجمل النحوية .

وهذا الذي ذكرناه لا بد أن ينعكس تأثيره على النحو العربي الذي لم يعد واحدا في السوق اللغوية ، بل أصبحت الدراسات اللسانية الحديثة عامة والتوليدية منها خاصة تهدد كيانه ، مما كان لذلك نتائج إيجابية ، فقد ظهرت دراسات متنوعة لا نقول إنها متعارضة بل هي – من وجهة نظرنا – متكاملة لمن يدرس العربية دون تعصب لهذا الرأي أو ذلك .

ويمكن أن نصف اتجاهات العلماء على ثلاثة فرق متميزة هي¹:

- 1 – فريق ولى وجهه شطر العرب ؛ يمتح منه آراء لغوية ومناهج منظرية، يبلور مقدرتها لوصفية والتفسيرية على اللغة العربية .
- 2 – فريق يرتل قواعد النحو العربي المدونة في المتون وكتب النحو ، متصاما عمّا يُكتب أو يقال في ميدان الدرس اللغوي الحديث.

3 - فريق يعمل على إيجاد نظريات ونماذج صالحة لوصف اللغة العربية وترميمها في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة .

إننا في الوقت الذي نعارض الرأي القائل بـ (أنّ درس العربية من الجانب العربي وحده يظل منقوصاً، وإنّه لا بد لنا في هذه المرحلة من استئناف النظر، وأنّ نتبصّر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق)².

نعم إننا نعارض هذا الرأي؛ لأنّ العربية متكاملة مستقلة بذاتها، إلّا أننا نرى: ((إنّ مستحدثات الأنظار في اللسانيات يمكن أن تسهم في إنجاز قراءات جديدة لمناهج النحاة العرب، وقد تمكنا من إضافة أصولٍ أخرى إلى نظرياتهم، أصول قد نتبين في هدي كلياتها تلك الأنظار أنّ نحاة العرب قد أخذوا بها في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها دون أن يصرحوا بها))³.

وهذا ما نسعى إليه وسعى إليه العلماء العرب المحدثون إيماناً منهم بأنّ يسهم هذا الاستقرار والتأطير إلى تفسير جديد لقضايا العربية يمكن إن نحقق من خلاله إضافة جديدة للنظرية اللسانية عامة.

ومن هذا المنطلق الذي آمن به كثير من المعاصرين بعد أن لاحظوا التطور المتسارع للنماذج التوليدية وأخذ التلقي عن العربي للنظرية التوليدية صوراً شتى، ومن ذلك محاولة ترجمة أهم البحوث التأسيسية فيها لروادها. ثم محاولة بسط مفاهيمها النظرية، وهذا ما نطلق عليه: (الكتابة اللسانية التمهيدية) على حدّ وصف مصطفى غلفان⁴.

وهي محاولات تسعى إلى تعريف القارئ العربي بنظرية تشومسكي التوليدية، كما فعل ميشال زكريا في دراسته الجملة البسيطة إنموذجاً لاستثمار أدوات التوليد والتحويل في تفسير البنية الجمالية، ويرى أنّ الجملة تتكون من ركنين أساسيين؛ أحدهما ركن الإسناد وثنان هما ركن التكملة⁵.

ومنهم من سعى إلى بسط المضامين التي قامت عليها التوليدية وإبراز الفروق بين التركيب المولّد والمحول، وتحديد الجمل المولدة منظوراً إليها حدّاً أدنى من الكلمات الحاملة لمعنى يحسن السكوت عليه، كما فعل خليل عمارة⁶.

في حين يُظهِر محمد علي الخولي اهتمامه بالنظرية في فحصه لجوانب تركيبية مختلفة من اللغة العربية من وجهة نظر توليدية وبخاصة فرضية تشارلز فلموز⁷.

فيما يسعى د. عبده الراجحي إلى الكشف عن المظاهر التحويلية التوليدية في النحو العربي من خلال بحث الجوانب التحويلية فيه، والتي حددها في جملة من العناصر⁸.

ويخصص حماسة عبداللطيف بحثاً مفرداً لدراسة الأنماط التحويلية في النحو العربي، فيعرض الأنماط من التحويلات المختلفة التي تعرض لها العربية تركيبياً وإفراداً⁹.

في حين يتجه د. مازن الوعر - موضوع بحثنا - وجهة أخرى هي الوجهة التركيبية الخالصة محاولاً تحديد أنماط التراكيب الأساسية في العربية في جمع فريد بين معطيات النحو القديم ومعطيات النماذج التوليدية - وهو ما سنعرض له في هذا البحث -.

الفكر التوليدي عند د. مازن الوعر:

خاض د. مازن الوعر تجربة مهمة معرفاً بالتوليديّة من خلال دراسته (نحو نظرية لسانية عربية حديثة) ضمن مسعى يهدف إلى درس العربية في ضوء اللسانيات المعاصرة، فيتخذ من العربية موضوعاً، ومن اللسانيات منهجاً ومن فكره هو موجهها.

لقد مثلت البنية الانتلافية في منهج الوعر ملحظاً ثابتاً شمولياً متنامياً يزرع دوماً نحو توحيد ما يتعدد، وتأليف ما يتنافر أو يتخالف، وليس هذا الصنع إلا اقتضاء موجه شمولي، أو فكر ثابت في بنيته، لا هو إلى هؤلاء فيطمس على مزالقيهم، ولا هو عن هؤلاء فيغمض في مآثرهم.

فهو لم يقصد من وراء عمله القول بوجود نظرية لسانية عربية حديثة، وإنما حاول نقل معرفة جزئية تتعلق بالجانب التركيبي والجانب الدلالي عند العرب القدماء، وفي النظرية اللسانية الغربية، وعلى مستوى المناهج والمواد اللغوية عند كل طرف، ثم حاول بناء إنموذج لساني يمكنه أن يصف ويشرح التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

وقد زواج د مازن الوعر بين نحو تشومسكي ودلاليات كوك¹⁰ وتبنى رأي المتقدمين من أمثال الزمخشري وابن هشام، ثم وضع هذه المزوجة في مصطلحات ومفاهيم لغوية عربية قديمة مفهومة¹¹.

وهكذا لم يطلق على جهده (نظرية)، وإنما قال: (نحو نظرية)، وعدّ ما فعله محاولاً للإنتلاق ونقل اللسانيات التوليديّة – ببعض مفاهيمها النحوية والدلالية إلى اللغة العربية¹².

وصف كتاب الوعر: ((نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية)):

يشتمل الكتاب على خمسة فصول، تمثل أبحاثاً لسانية عربية تناول فيها دراسة التراكيب الأساسية في اللغة العربية، وهي:

1- التراكيب الفعلية.

2- التراكيب الاسمية.

3- التراكيب الاستفهامية.

من خلال إطار لساني حديث، يمثل إنموذجاً جديداً لما يمكن أن تكون عليه العلاقة بين البحث النظري والبحث العملي. وهو يسعى في هذه الدراسة تحقيق هدفين هما:

1- توضيح بعض المفاهيم اللسانية العربية لتصب في المعرفة الواسعة للنظرية اللسانية الغربية.

2- أن تطبق بعض التقنيات اللسانية الغربية الحديثة على التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

ومن ثم فإنّه سعى إلى شرح ووصف التراكيب الثلاثة الأساسية في العربية من خلال ثلاث نظريات هي:

1 – نظرية القواعد التوليدية التحويلية عند تشومسكي .

2 – النظرية الدلالية التصنيفية عند كوك.

3 – نظرية النحو العربي كما هي عند العلماء العرب القدماء .

ففي الفصل الأول من الكتاب يقف صاحبه عند نظرية النحو العربي التي أسسها النحاة العرب المتقدمون فيما يتعلق بدراسة التراكيب والوجوه الدلالية لها .

وفي الفصل الثاني عمد الباحث إلى تتبع مراحل تطور النظرية التوليدية التحويلية والتغيرات التي طرأت عليها .

أما الفصل الثالث فقد حاول فيه المؤلف وضع إطارٍ نظريٍّ معتمداً على نظرية النحو التوليدي التحويلي، وعلى النظرية الدلالية ثم إسقاط ذلك على النحو العربي من خلال وصف التراكيب الفعلية والاسمية وشرحها نحواً ودلالة.

أما التراكيب الاستفهامية بشقيها (التصديقي والتصوري) فقد خصص لها الفصل الرابع الذي بيّن فيه المميزات النحوية والدلالية للتراكيب الاستفهامية ومن ثم محاولة اقتراح بعض الضوابط النحوية والدلالية القادرة على تقييد حركة الاستفهام لتوليد تراكيب استفهامية صحيحة، ليمضي في الفصل الخامس من الكتاب عند بعض المضامين اللسانية المفيدة للنظرية اللسانية في محاولة الوصول إلى ما يمكن أن تضيفه العربية إلى ما يعرف بفرضية النحو العالمي مع مراعاة الصفات الخاصة بالتراكيب العربية وحدها.

وعلى العموم فالكتاب محاولة جادة لاستثمار آليات قواعد النحو التوليدي في خدمة العربية بغية تشخيص المعوقات وبيان مكنونات اللغة العربية وما يمكن أن تضيفه إلى فرضية النحو العالمي من مميزات، مع محاولة الاستفادة من معطيات النحو التوليدي.

وصف المصادر المنهجية التي انطلق منها الباحثون

يسعى د. مازن الوعر- من أجل تحديد الإطار المنهجي لتحليل التراكيب الأساسية في العربية – إلى مجموعة من الأهداف للكشف عن التماثلات التي تشكل البنيتين العميقة والسطحية ، ومن أجل ذلك نراه ينطلق من مجموعة من المصادر المنهجية اللسانية، وهي؛

- النظرية النحوية العربية التراثية وما تلاه من أعمال النحاة المتأخرين .

- اللسانيات التوليدية التي قدمها تشومسكي، وما أضافه التوليديون من بعده من تعديلات دلالية وتفسيرية.

وقبل هذا نراه يعمد إلى ذكر بعض المناهج اللسانية لتحليل التراكيب على اختلافها من باحث إلى آخر وفق المناهج التي يستقي منها الباحثون على اختلاف مشاربهم المعرفية¹³.

والباحث في هذه المناهج يجد نفسه أمام فرضيات متنوعة ومختلفة في تحليل التراكيب والقواعد نحوياً ودلالياً.

لقد تمكن د مازن الوعر من تمييز هذه المناهج وتصنيفها وفق مصادرها العلمية إلى أصناف أو مصادرات وهي:¹⁴

- ما وضعه علماء الغرب من خلال نظرتهم التي تعتمد أساساً على النظرية اللسانية ، وحلّلوا على أساس ذلك التراكيب العربية .
 - ما جاء به العلماء العرب المحدثون الذين بحثوا في المناهج اللسانية الغربية معتمدين على فهمهم التراكيب العربية من خلال منهج لساني غربي حديث .
- إنّ هذين المنهجين – من وجهة نظر الوعر – يعانيان من القصور الدلالي في فهم التراكيب العربية لأنهم تناولوا هذه التراكيب تناولاً نحوياً (بنائياً).
- خلا من التحليل الدلالي أو كان الجانب الدلالي يأتي على نحو ضئيل الأهمية ، وهذا يؤدي إلى إهمال واضح لجانب مهم من العربية إلا وهو الجانب الدلالي ويبقى التحليل منقوصاً ، لذا ف ((إنّ مثل هذه التحاليل اللسانية ستكون غير كافية ، وغير دقيقة لشرح الوجوه الدلالية للتراكيب العربية))¹⁵ .
- ولا تعدو هذه المصادر أن تكون مطابقة لما دعا إليه تشومسكي في مراحل مختلفة من نظريته وما تلاها من تعديلات سايرت منهجه التوليدي .
- وبعد هذا يفصل مازن الوعر في ذكر أصحاب هذه المصادر.

فبالنسبة للمصادر الأولى يذكّر الباحثين الأمريكيين سنو (1965)، وكلين (1966)، ولويكوتش (1967) ثم الباحث العربي عوض (1973) وقد ذهب هؤلاء إلى تحليل التراكيب الأساسية في العربية على أنها تتألف من قاعدة¹⁶

$$S \left\{ \begin{array}{l} Np+vP \\ NP+Pred \end{array} \right\}$$

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{الجملة} \leftarrow \text{مركب فعلي} + \text{مركب اسمي} \\ \text{مركب اسمي} \leftarrow \text{مركب اسمي} \end{array} \right\}$$

وهي قاعدة مأخوذة مما طرحه تشومسكي (1957) الذي يرى أنّ المركب الاسمي يتكون من (تعريف واسم)، والمركب الفعلي يتكون من (فعل ومركب اسمي)، والعلاقة بين المكونين توصف بالإسناد في العربية، وهكذا فإنّ أصحاب هذه المصادر قد أهملوا في تصورهم هذا المكون الدلالي ولم يشيروا إليه¹⁷ على الإطلاق تماشياً مع المنهج النحوي التركيبي الذي جاء به تشومسكي (1957).

إنّ مثل هذا التحليل يكون على أساس بنيوي للعملية الإسنادية ، كحمل النكرة على المعرفة أو الفرع على الأصل.

فالمبتدأ يكون هو الأصل في الكلام أو إنّه المعرفة، وينظر إلى الخبر على أنّه النكرة أو الفرع، وبهذه الطريقة يمكن فهم الكثير من التراكيب الأساسية في العربية وأما تبعثها من عمليات تحويلية.

أمّا المصادرة الثانية التي ذكرها الوعر فهي من جنس المصادرة الأولى، إلا أنّها حاولت أن تقدم تحليلاً آخر للتراكيب العربية، وهي من صياغة الباحثان اللسانيان الغربيان أنشن وشرابير (1968)، وقد فهموا بنية التراكيب العربية فهما آخر اعتماداً على قاعدة

$$s \rightarrow vp + np \quad , \quad \text{اسم} + \text{فعل} \rightarrow \text{الجملة} .$$

أي أنهم نظروا إلى الجملة من خلال تصدّر الفعل في أركانها، وهو ما نصلح عليه بـ (الجملة الفعلية)، وبالتالي فإنهم يبنون مناهجهم على هذا النمط في تحليلهم للتراكيب العربية.

وفي الحقيقة إنّ مثل هذه المصادرة يعرض لها مجموعة من الإشكالات تعوّق معالجة التراكيب العربية بصورة صحيحة، وذلك بالنظر إلى طبيعة الوظيفة التي يؤديها الفعل في الكلام التي تتسم بالمحدودية مقارنة بالاسم من حيث عدم استطاعة الفعل من تأدية دور المبتدأ في الكلام من جهة، فضلاً عن عدم قدرته على الاتحاد مع فعل آخر في الكلام، وهذا ما تنبه إليه سيوبه من قبل حين قال: ((فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء))¹⁸.

وعلى هذا الأساس يكون د. مازن الوعر على حقّ حين وصف المصادرتين الأولى والثانية بأنها غير كافية لأنّ تعتمد في تحليل التراكيب.

أمّا المصادرة الثالثة التي ذكرها د. مازن الوعر ناقداً فهي التي طرحها الباحث اللبناني يوسف عون (1979) والتي يرى فيها أنّ فهم التراكيب العربية ينبغي أن ينطلق من مصادرة تتألف بشكل عام في¹⁹:

(فعل + فاعل + مفعول به)

أو (مسند إليه + مسند + فضلة)

ويمكن أن نلاحظ وجود عنصر زائد وهو المفعول به (الفضلة) مع الاحتفاظ بالعناصر الأساسية المذكورة في المصادرة الثانية.

وبعد ذكر هذه المصادرات يتجه مازن الوعر وجهة أخرى فيشير إلى محاولات بعض اللسانيين العرب لبناء نموذج لتحليل التراكيب الأساسية في العربية لكن من وجهة أو منطلق دلالي من أمثال الباحث العراقي مرتضى جواد باقر (1980) حين حاول تطبيق نظرية جاكندوف²⁰ الدلالية على التراكيب الأساسية في العربية لينتج عن ذلك القاعدة التالية²¹:

$$v \rightarrow v_1 - n_{11} - (n_{11}) - (p_{111})$$

فضلاً عمّا تقدم يرى مازن الوعر أنّ المصادرة الأكثر حداثة هي تلك التي أخذ بها الباحث المغربي عبدالقادر الفاسي الفهري (1981) والتي عدّها الوعر من الفرضيات الأكثر خدمة للهدف، والتي اصطلح عليها بـ (الفرضية الوظيفية المعجمية)²² مستفيداً مما وضعته الباحثة الأمريكية برزن (1980) على نماذج تشومسكي عام (1965) فأخذها الفهري ليطبّقها على التراكيب الأساس في اللغة العربية من أجل تفسيرها وتحليل مكوناتها.

ففي النظرية المعجمية الوظيفية تسند الوظائف النحوية إلى المكونات بواسطة القواعد التركيبية، وإلى الموضوعات بواسطة القواعد المعجمية، وتعد الوظائف المعجمية كليات في النظرية²³.

وقد ألزم الفاسي الفهري نفسه بنموذج جعله يفهم التراكيب العربية فهما خاصا وعلى النحو الآتي²⁴:

$$S \rightarrow V - NP - NP$$

$$\uparrow = \downarrow (\downarrow \text{subj} \downarrow \downarrow \text{obj})$$

يمكن ترجمتها على النحو الآتي :

$$\text{ج} \leftarrow \text{ف} - \text{فا} - \text{م.به}$$

$$\text{الجملة} \leftarrow \text{أ فعل} \downarrow \text{أ فاعل} \downarrow \text{أ مفعول به} \downarrow$$

وهذا التحليل هو تحليل منطلق من بناء عقلي صوري يطمح إلى ربط الظواهر بقيود خاصة منسجمة وفق لأحكام معقولة نظريا وتطبيقيا وعلى نحو يمكن تفسيرها.

وأخيرا يرى د.مازن الوعر أنَّ هذه المصادر اللسانية للتراكيب العربية في اقتصارها على المركب الاسمي والمركب الفعلي حاولت الإقتراب من منطق العربية ولكنه ينتقد قصورها عند استيعاب مواد لغوية أخرى مثل (اسم الفاعل واسم المفعول) فضلا عن اعتمادها الجانب البنائي النحوي دون أن تسعى إلى محاولة إيجاد تحليل دلالي للتراكيب العربية²⁵.

ومن هنا وضع نصب عينيه مسألة القيام بافتراضات نحوية دلالية للبنية العميقة للتراكيب العربية مستخدما منهجا إئتلافيا يجمع بين النظرية النحوية العربية عند العلماء العرب القدماء ، والمنهج الدلالي التصنيفي الذي وضعه عالم الدلالات الأمريكي ولتركوك (1979) وما جاء به المنهج التوليدي التحويلي لدى تشومسكي (1970 – 1980) وذلك بهدف الوصول إلى منهج لوصف وتفسير التراكيب العربية وشرحها نحويا وداليا.

تحليل التراكيب الأساسية للغة العربية في ضوء القواعد التوليدية التحويلية

بعد أن عرض مازن الوعر المصادر المنهجية التي انطلق منها الباحثون في وصف التراكيب الأساسية للغة العربية ينتقل في محاولة منه لشرح وتحليل التراكيب الأساسية وفق المنهج التوليدي التحويلي.

وهذا الطرح الذي تبناه يستمد أصوله من مقولة ترى أنَّ هناك لغة إنسانية تجمع الناس جميعا ، وتعددت الفرضيات التي تفسر ذلك من غير أن تصل مستوى العالمية²⁶ ، لذا فإنه أراد أن يكشف عن سمات اللغة العربية وما يمكن أن تقدمه من قوانين تصلح لأن تكون قوانين لتحليل اللغات باعتبارها ذات صبغة عالمية.

يعرض الوعر للهدف الذي ينطلق منه في تحليل التراكيب فيقول: ((إنَّ الهدف من هذا التحليل معرفة التمثيلات السطحية والعميقة (المقدرة) لهذه التراكيب ، ثم معرفة القواعد التحويلية الحرة التي تعمل على الأركان اللغوية في هذه التراكيب))²⁷، ومن أجل تحقيق الهدف فإنه يعتمد على ((النظرية العربية التي وضعها²⁸ العرب القدماء، وعلى النظرية

الدلالية التوليدية التي وضعها عالم الدلاليات الأمريكي كوك، وأخيراً على نظرية القواعد التوليدية التحويلية التي وضعها عالم اللسانيات الأمريكي تشومسكي²⁹.

ويعود د مازن الوعر ليذكر بالأركان اللغوية التي تتألف منها التراكيب العربية، فهي تتألف من ثلاثة أركان، يدعى الركن الأساسي الأول بالمسند (م) أي خبر الجملة، أما الركن الأساسي الثاني فيدعى بالمسند إليه (م أ) أي الفاعل أو المبتدأ، وأخيراً يدعى الركن اللغوي الثالث بالفضلة (ف) أي كل ما هو ليس مسنداً (م) ولا مسنداً إليه (م أ)³⁰.

وهذه الأركان الثلاثة يجمعها أو يضمها رابط يدعى الإسناد (إ س)، وهذه العلاقة أو المستوى (إ س) يحكم من قبل مستوى لساني أعلى يدعى بالكلام (ك)، يضاف إليه ركن آخر باستطاعته أن يحول التركيب الأساسي إلى تراكيب مشتقة جديدة، ويدعى هذا التركيب الجديد بالأداة (أ د)، وهي أداة الاستفهام وأداة النفي وأداة الشرط... الخ³¹.

يعتمد د مازن الوعر في وصف البنية العميقة لهذه التراكيب العربية على الأدوار الدلالية التي اقترحها عالم الدلاليات الأمريكي ولتر كوك في منهجه الدلالي التصنيفي، والتي تتألف من³²:

أ - فاعل = فا

ب - مجرب = مج

ت - مستفيد = مس

ث - مكان = مك

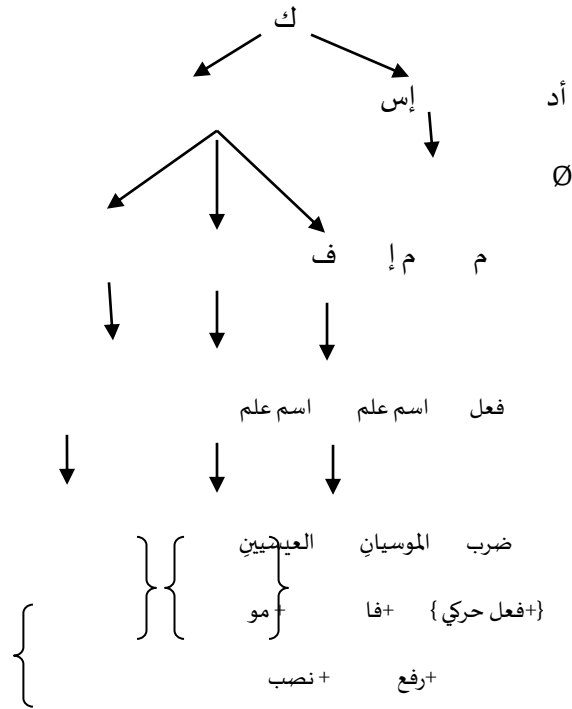
ج - موضوع = مو

فضلاً عن ذلك أن د مازن الوعر لجأ إلى وصف البنية العميقة للتراكيب العربية مستخدماً الحالات الإعرابية الثلاث:

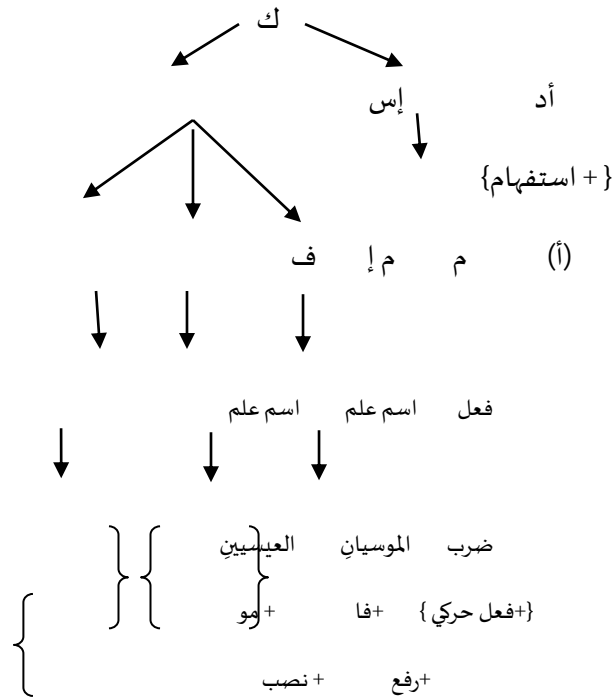
أ - الرفع ب - النصب ت - الجر

ويرى أننا لو طبقنا هذا المنهج اللساني الحديث على التراكيب العربية، فسنصل إلى فهم البنية العميقة والسطحية لهذه التراكيب وفق الأمثلة الآتية:³³

أ - ضَرَبَ المُوسِيَّانِ العِيسِيَّيْنِ



ب - أضارب موسى عيسى ؟



يذهب الباحث إلى أن ال (م) في المثال (أ) فعل، ولكنه اسم فاعل مشتق من الفعل في المثال (ب)، وهذا يعني أن اسم الفاعل يستطيع أن يعمل بالضبط كما لو أنه فعل، أي أنه يحلّ محلّ الفعل، ويعمل عمله النحوي والدلالي، فهو يعمل على ال (م) الفاعل، وعلى ال (ف) موضوع، كما في المثال المتقدم³⁴.

وفي اللغة العربية الكثير من المشتقات التي يمكن أن تحلّ محلّ الفعل وتعمل عمله من الناحية النحوية والدلالية، ولذا فإنّ د مازن الوعر ينطلق في صياغة قواعد توليدية معتمدة على هذه المشتقات، فيعرض القواعد التي تولد التراكيب الأساسية في العربية، وعلى النحو الآتي³⁵:

1 - ك ← أد - إس

2 - إس ← { م - م - ف
م - م - ف }

3 - أد ← { + نفي
+ استفهام
+ شرط
... }

4 - م ← { جملة
فعل
اسم فعل
ركن اسمي
صفة
جار ومجرور
ظرف }

5 - م إ ← { جملة
اسم فاعل
ركن اسمي }

6 - ف ← { جملة
ركن سمي }

موصوف وصفته

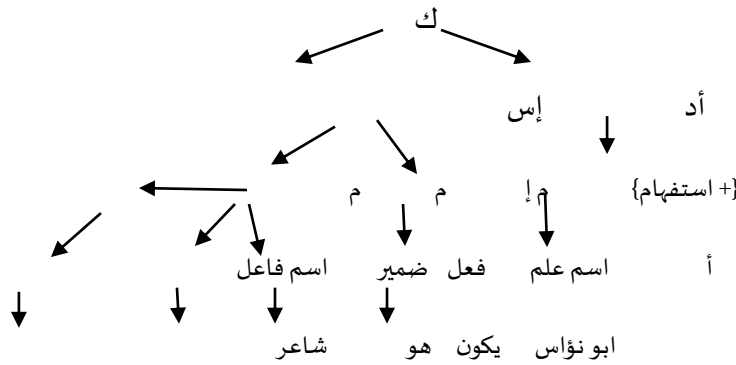
جار ومجرور

ظرف

وعدّ د مازن الوعر مفهوم الأداة (أ د) خارجة عن نطاق الإسناد ، وبالتالي فإنها – أي الأداة – لا تحكم من قبل الإسناد الذي يحكم التركيب، بل تحكم في مستوى أوسع وهو الكلام (ك)، وهذا يشمل التركيبين الاسمي والفعلية على حدٍ سواء³⁶.

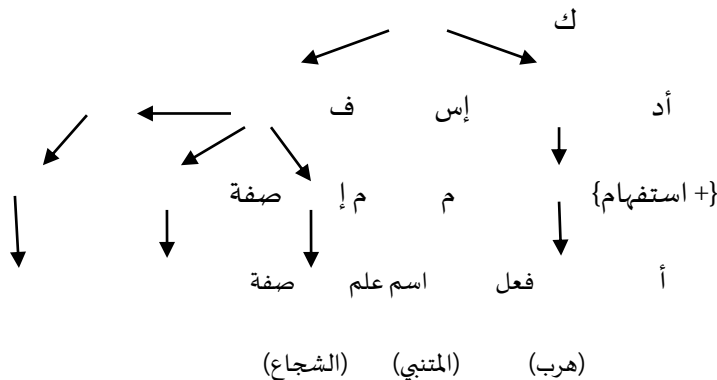
وعليه يكون المستوى (أ د) ركنا نحويا يجاور المستوى اللساني (إس)، وإنّ المستويين اللسانيين (أ د) و (إس) مستقلان عن بعضهما يحكمهما مستوى لساني أعلى ينظم العلاقات اللغوية في البنية العميقة، ونعني به المستوى (ك)³⁷، ويمكن أن نبيّن ذلك وعلى النحو الآتي³⁸:

مثال = أبو نؤاس شاعر؟



ويعطي د مازن الوعر مثالا آخر للتركيب الفعلي ، وعلى النحو الآتي³⁹

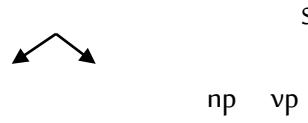
مثال = أهرب المتنبي الشجاع؟



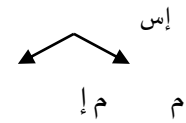
ومن خلال هذا التمثيل المتقدم في التركيبين الاسمي والفعلية ، فإنّ الأداة (أ د) خارجة عن حكم الإسناد الذي يحكم الأركان التركيبية (الاسمية والفعلية) بل هو محكوم من مستوى آخر يدعى (ك) الذي بدوره يحكم الإسناد (إس)، وهذه الأداة تشبه ما أسماه تشومسكي بـ: (complementizer=comp)

ثم يصل الوعر إلى مسألة التشابه الكبير بين البنية المنطقية للعربية والبنية المنطقية التي اقترحها تشومسكي وعلى النحو الآتي⁴⁰:

نظرية القواعد التوليدية التحويلية



نظرية التراكيب العربية



يتبين لنا مما تقدم أنّ البنية المنطقية عند كل من سيبويه وتشومسكي متشابهتان إلى حد ما باعتبارهما بنية تجريدية .

وهذا ما سبق إليه العلماء العرب القدماء حين عدّوا الأداة (أ د) فضلة لا تدخل في حكم الإسناد ، بل في حكم الكلام .

وبعد هذا العرض ينتقل د مازن الوعر إلى الرتب الأساسية والتراكيب التي يمكن أن تشتق منها مع بيان الوجوه البنائية والوظيفية للأركان اللغوية المنتقلة ضمن هذه التراكيب من خلال توضيح البنية العميقة لها .

وقد بدأ بالتراكيب الفعلية الأساسية في اللغة العربية والبنية العميقة لهذه التراكيب ، وتكون على هذه الصورة⁴¹:

[م (فعل) --- م (اسم) --- ف (اسم) --- ف (x)]

ثم وضّح هذه البنية العميقة للتراكيب الفعلية من خلال المثال الآتي :

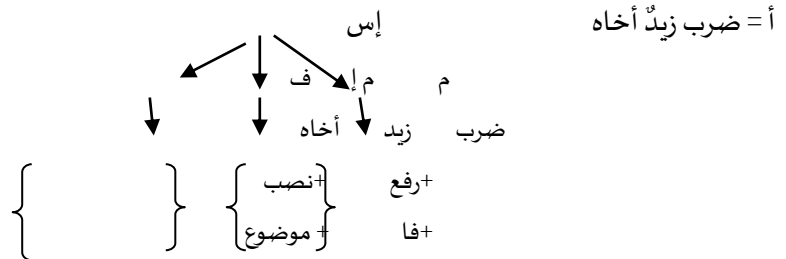
[م م ف ف ف x]

ضرب زيد أخاه ضرباً شديداً

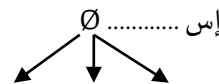
ف x ف x ف x

يوم الجمعة أمام رفاقه تأديباً له]

فالأركان اللغوية (م – م – ف) في المثال تمثل تركيباً أساسياً ، وكل ما تلاه من مكملات يمكن أن تندرج تحت الركن ف x . وهذا النمط من التركيب يسمح بنقل (تقديم وتأخير) بعض عناصره على بعض من خلال اتباع القاعدة التحويلية وعلى النحو الآتي⁴² :

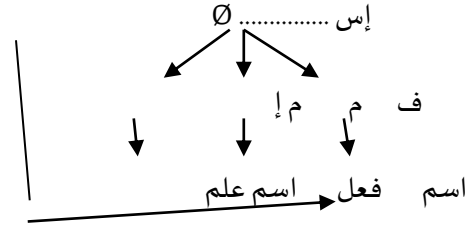


ب = ضرب أخاه زيداً





ت = أخاه ضرب زيد

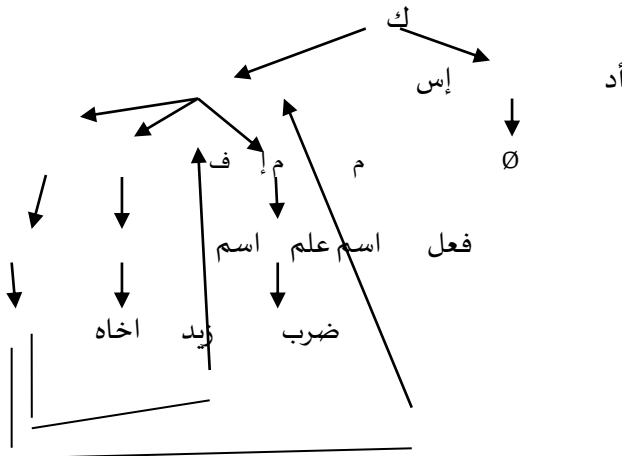


يتبين من خلال هذا المثال الحركة التحويلية للركن اللغوي ف [اسم - مفعول] وهذه الحركة مسموح بها وذلك لأنَّ ((الأركان اللغوية قد احتفظت بأدوارها ووظائفها الدلالية ، وحركتها الإعرابية))⁴³ ولذا فإنَّه عندما تنتقل ((هذه الأركان اللغوية فإنها ستحمل معها الصفات الدلالية (الأدوار الدلالية) والصفات النحوية (الحركات الإعرابية))⁴⁴.

وهذا النوع من التحويل يصبح غير مسموح به في حالة الركن اللغوي (م إ) (اسم - فاعل) ويعمل د مازن الوعر لذلك قائلاً: ((إنَّ الركنين اللغويين م (فعل) و (م إ) (اسم علم - فاعل) يعتبران وحدة لسانية واحدة لا يمكن تجزئتها))⁴⁵.

إنَّ هذا الارتباط بين المسند والمسند إليه والنظر إليهما كوحدة لسانية واحدة كان قد أشار إليه خليل عمارة الذي يرى أنَّ الكلمة بعد أن تأخذ موقعها من الجملة فإنها ترتبط آلياً من حيث المعنى ببؤرة الجملة⁴⁶ في الجملة التوليدية أو التحويلية الفعلية هو الفعل ولا نقول الفاعل (المسند إليه) باعتبار أنَّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة بتحقيقها ما يسمى بالتلازم))⁴⁷.

وهذه الحركة التحويلية يجب أن تكون ضمن التركيب الأساس (إس) وليس ضمن التركيب (ك) ، وفق المخطط الآتي⁴⁸:

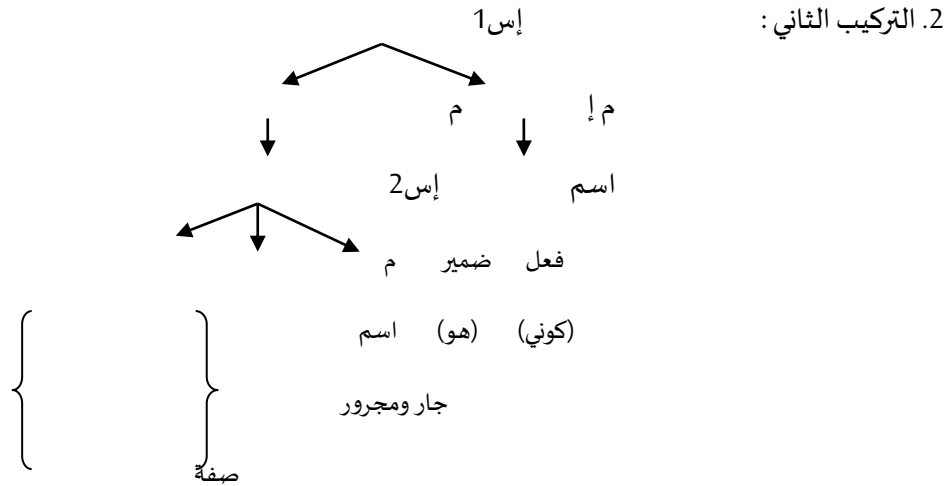
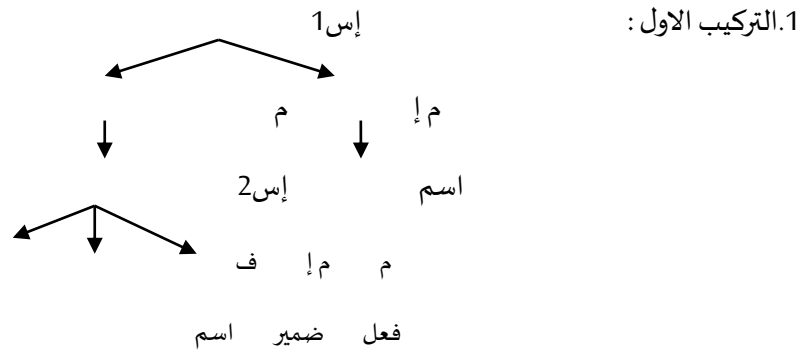


فهذه الحركة التحويلية تمت ضمن النطاق الذي يحكمه (إس) وهي حركة مسموح بها لأنها تمت ضمن الضوابط ف)) عندما تكون قرينة نحوية أو دلالية في هذه التراكيب فإنَّ القاعدة التحويلية يمكن أن تطبق على نحو جديد))⁴⁹

أما في حالة حدوث التباس نحوي أو دلالي فإنَّ الحركة التحويلية لهذه الكلمات ليست مسموحة لوجود غموض والتباس يكتنفها ، فإنَّ الحركة التحويلية في هذه الحالة سوف تنتج تراكيب غير سليمة مع انعدام القرينة النحوية أو الدلالية الدالة على الفاعل أو المفعول به .

هذا فيما يخص التراكيب الفعلية.

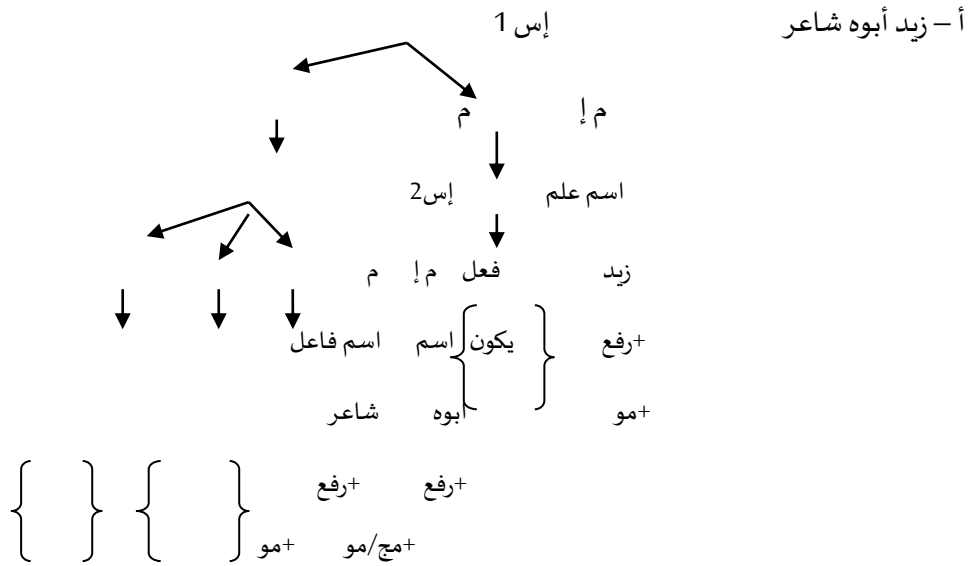
أما التراكيب الاسمية فيرى د مازن الوعر ((إنَّ التراكيب الاسمية متولدة في المكون التوليدي المركبي (أي في القاعدة) وهذا المكون التوليدي المركبي قادر على توليد نوعين اثنين من التراكيب ، يتألف النوع الأول من ال (م إ) مبتدأ يتبعه تركيب فعلي (خبر) ، أما النوع الثاني فإنه يتألف من ال (م إ) المبتدأ يتبعه تركيب كوني (خبر)⁵⁰ . ويمثل لذلك بالمخطط الآتي:⁵¹



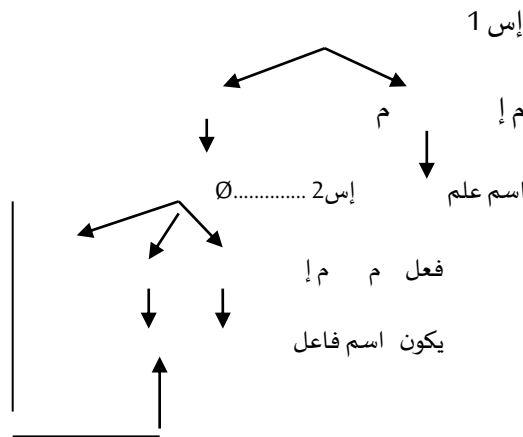
فالبنية العميقة الموضحة من خلال المخطط توضح أنَّ فيها تركيب يتألف من مبتدأ (موضوع) يتبع إما بتركيب فعلي أو بتركيب كوني .

وهذه التراكيب يمكن أن تتعرض لعمليتي التقديم والتأخير تحويلاً ولكن بطريقة مختلفة عن تلك التي حدثت في التراكيب الفعلية⁵²،

وقد أوضح د مازن الوعر ذلك من خلال المثال الآتي⁵³:



ب - زيد شاعر أبوه



ليصل الباحث إلى أنّ أهم صفة في التركيب الاسمي هي أنّه إذا كان خبره جملة فلا بد من ضمير عائد على المبتدأ ، وهذا الضمير يكون مستترا (مفرغا معجميا) ، وقد يكون ظاهرا (مليء معجميا)⁵⁴.

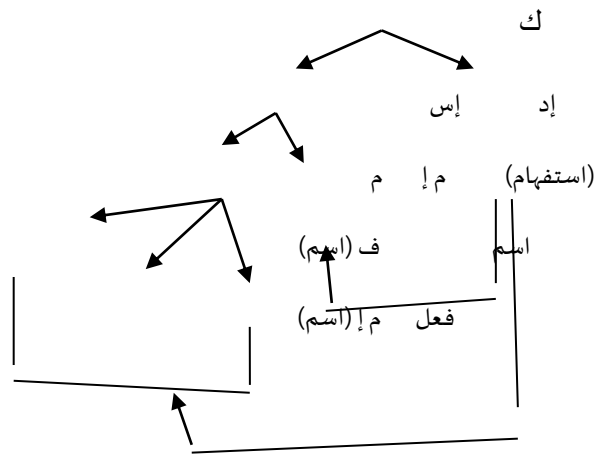
ففي المثال المتقدم (زيد أبوه شاعر) فإنّ شاعر - م (اسم فاعل) وهو في التركيب الاسمي ركن مقدم من خلال القاعدة التحويلية الموجودة في المكون التحويلي .

وبعد هذا العرض ينتقل د. الوعر إلى بحث التراكيب الاستفهامية محاولا تطبيق المبادئ العامة للقواعد التحويلية على التراكيب الاسمية والفعلية ومن ثم اقتراح ضوابط نحوية دلالية تعمل من أجل تقييد حركة الأركان اللغوية مطبقا ذلك على قسبي الاستفهام (التصديقي والتصوري)⁵⁵.

وعلى وجه عام يشرح د مازن الوعر الوظيفة التي تؤديها أدوات الاستفهام من الناحيتين النحوية والدلالية، فيقول : ((فمن الناحية النحوية لإنَّ هاتين الصيغتين من الاستفهام عرضة لتحويلات مختلفة تنتج بدورها دلالات متنوعة ، أمَّا من الناحية الدلالية فإنَّ هاتين الصيغتين تشتركان بالوجوه الدلالية نفسها))⁵⁶.
أي أنها تعمل على تحويل التراكيب الأساسية المثبتة إلى تراكيب استفهامية مشتقة .
ومن أجل تحقيق ذلك بدأ د الوعر بشرح هذه العملية التحويلية من خلال الاستفهام التصديقي وعلى النحو الآتي⁵⁷ :

استفهام تصديقي + تركيب أساسي ← تركيب مشتق

ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الآتي⁵⁸ :

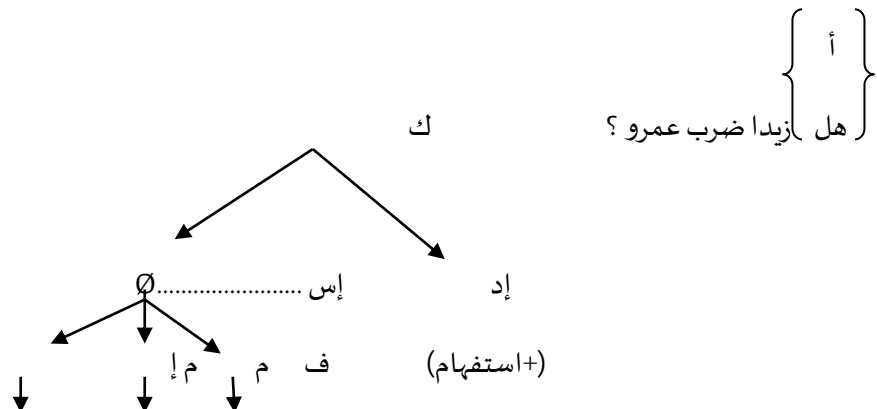


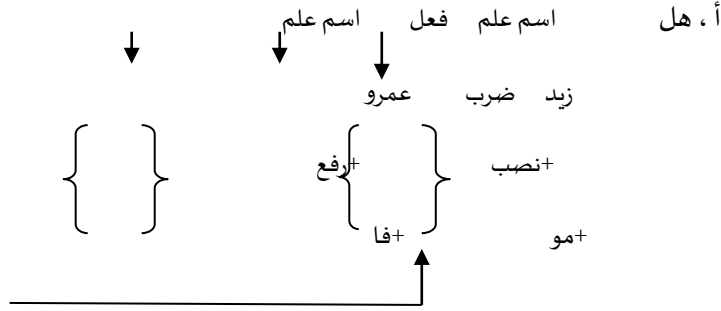
ويشرح الوظائف التي تؤديها أدوات الاستفهام ، فيذهب إلى القول بأنها تؤدي وظيفتين دلالتين هما⁵⁹ :

- 1 - تحويل المعنى العام في التركيب الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق.
- 2 - التجديد الدلالي للركن اللغوي الذي يستفهم عنه .

فأدوات الاستفهام في العربية – كما هي في نظرية القواعد التوليدية التحويلية - أدوات تحويل ولها وظيفة دلالية .

ويعطي مثالا على الحركة التحويلية التي تحدث في الجمل الاستفهامية بما يلي⁶⁰ :





وهذا النوع من التحويل يحدث إذا كان الاستفهام بالهمزة، ولا يحدث مع هل، وهذا تستطيع القاعدة التحويلية أن تنتقل أكثر من ركن لغوي ليتقدم على الفعل بشرط أن تكون الأداة المستعملة هي الهمزة⁶¹.

لقد طبق الوعر هذه الحركة التحويلية على أدوات الاستفهام فوجد عددا من الضوابط التي تضبط الحركة التحويلية نذكر هنا أهمها⁶²:

- 1- أن الركن اللغوي المجاور لمباشرة للأداة الاستفهامية هو الذي ينبغي أن يولد المعنى المحدد، والمعنى التحويلي تولده بقية الأركان اللغوية في التركيب.
- 2- إن بعض التراكيب وبعد دخول أدوات الاستفهام عليها لا يمكن إجراء حركة تحويلية أخرى في التراكيب لأنه سيحولها إلى تراكيب غير سليمة.

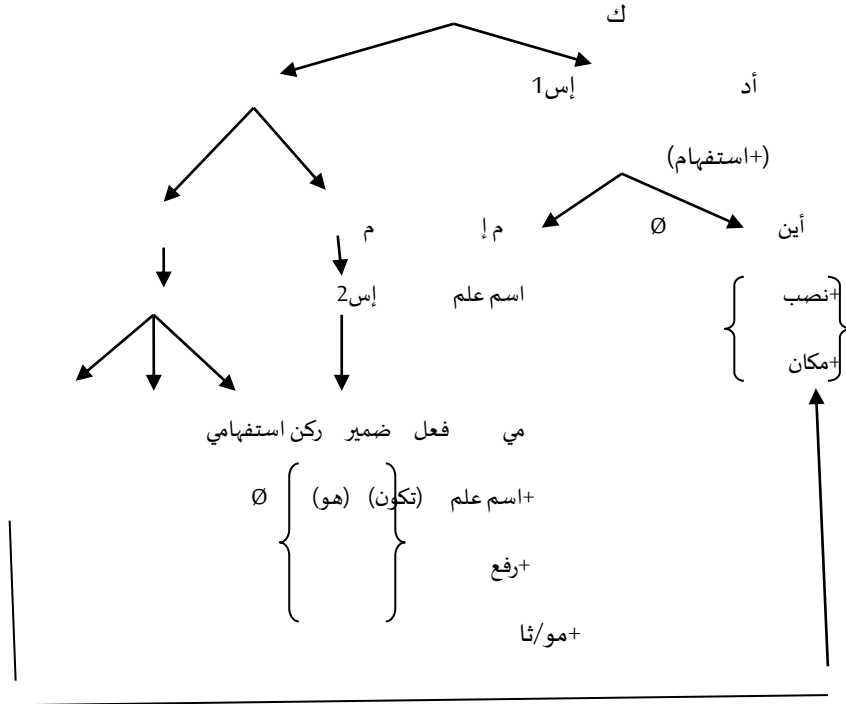
وكذا الحال بالنسبة للنوع الآخر من الاستفهام (الاستفهام التصوري) إلا أن هذا النوع من التركيب يختلف عن النوع الذي سبق ذكره لأنه محكوم بموقعه الإعرابي من الجملة، وقد اقترح د مازن الوعر - في سبيل تحليل هذا النوع - وضعين يتولد منهما الركن الاستفهامي (التصوري) في العربية اللذان هما⁶³:

الوضع الأول: م إ

الوضع الثاني: ف

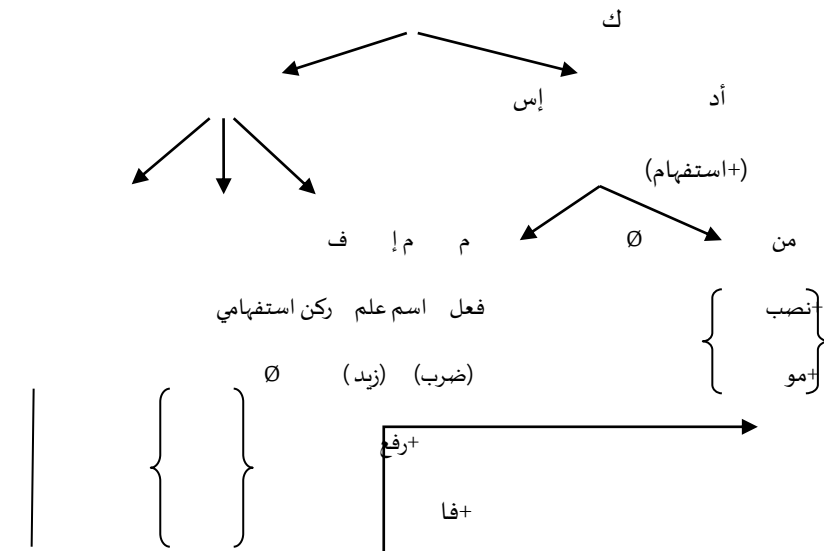
ثم وضع هذه العملية من خلال النبي السطحية والعميقة للوضعين وعلى النحو الآتي⁶⁴:

_ أين ميّ؟



فالركن الاستفهامي هنا واقع ضمن التركيب الاسمي فهو في حكم المستوى اللساني (م إ)، ثم ينتقل إلى المستوى اللساني (ك)، لذا لا يمكن إجراء أي عملية تحويلية على هذا النوع من التراكيب. وكذا الحال بالنسبة للوضع الآخر (ف) وعلى النحو الآتي⁶⁵:

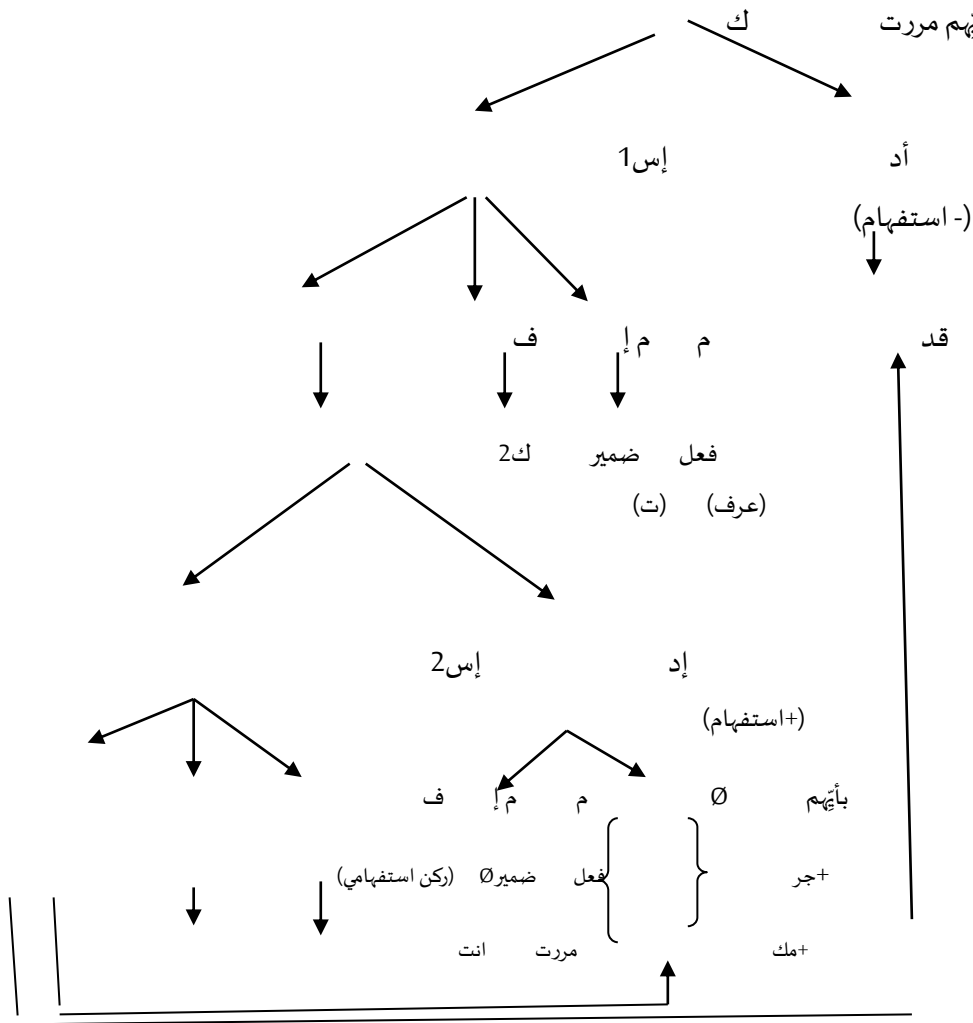
_ مَنْ ضَرَبَ زيد؟



لذا فإنّ هذه الحركة التحويلية تمنع التركيب من القيام بحركة تحويلية أخرى، لأنّ الركن الاستفهامي فيما قد انتقل من المستوى اللساني (م إ) إلى المستوى (ك).

والمستوى التركيبي لهذا الانتقال هو إنَّ هذه الأدوات لها في اللغة العربية صفات نحوية دلالية خاصة بها ، لذا لا يمكن أن تتم عمليتان تحويليتان في آن واحد ويؤدي هذا النوع من التحويل - إن حصل - إلى إنتاج تراكيب غير نحوية و ((تأتي عدم نحوية التركيب من حقيقة أنه إذا نقلنا الركن الاستفهامي إلى مسافة أبعد من ذلك فأثَّه سينتهي عندها إلى التركيب الاستفهامي ، ولم يعد منتما إلى التركيب المعتمد الذي هو أصلا متداخل في التركيب الأساسي))⁶⁶ .

ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال الآتي: ⁶⁷



وهكذا قدم لنا د مازن الوعر تحليلاً للتراكيب العربية في ضوء ما قدمته النظرية التوليدية التحويلية ، وما قدمته نظرية الأدوار الدلالية ، إيماناً منه بأنَّ البحث الدقيق والعميق لتراكيب العربية الأساسية وتحولاتها تشكل فراغاً يمكن أن يشرح ويوصف من خلال نظرية عربية حديثة ، ومن جهة أخرى فإنَّ عدم التطابق بين القواعد العربية والقواعد التوليدية فإنها تسهم لفتح المجال أمام نظرية حديثة تستطيع توحيد المقولات في إطار عمل مزدوج في إطار نظرية عربية عالمية .

لقد سعى د الوعر إلى وصف وشرح المفاهيم الخاصة المتعلقة بتركيب اللغة العربية انطلاقاً من داخلها من أجل تطوير مفهوم النحو العالمي من جهة ، والنظرية اللسانية من جهة أخرى إذا اعتمدت الضوابط الدلالية المفروضة على التراكيب اللغوية العربية .

وهكذا أصبح عمله عبارة عن بنية إئتلافية وملحظاً شمولياً متنامياً ، فهو يسهم في درس العربية في ضوء المستجدات التي جاءت بها التوليدية ، فيتخذ من العربية موضوعاً ، ومن التوليدية منهجاً ، ومن فكره موجهاً وبما يراه يصب في خدمة العربية والكشف عن خباياها ، فالدرس اللساني العربي عنده ينبغي ((أن يبدأ بدراسة العربية في وقائعها وقضاياها وأسئلتها المباشرة متخيراً من مكتسبات النظرية اللسانية منهجاً إئتلافياً متكاملًا مناسباً))⁶⁸ .

الخاتمة:

وبعد أن تناولنا قضية التوصيف اللساني للنحو العربي عند الدكتور مازن الوعر، يمكن القول وبكثير من الاطمئنان، أن الكتاب يعد محاولة جادة لرسم ملامح المنهج اللساني الوصفي عبر اعتماد مقارنة لسانية تتبع المنهج التوليدي التحويلي لخدمة الدرس اللغوي العربي والعالمى باتباع منهج منظم لضبط مسائل النحو على صعيد البحث والتطوير.

1. تعد تجربة الدكتور مازن الوعر تجربة هامة ضمن مسعى يدعو الى صياغة مبادئ لنظرية توليدية عربية تتخذ تراكيب العربية ميداناً فسيحاً للتطبيق والتحليل .
2. تمثل البنية الإئتلافية في منهج الوعر ملحظاً ثابتاً شمولياً متنامياً ، ينزع دوماً نحو توحيد ما يتعدد ، وتأليف ما يتنافر أو يتخالف ، وهذا كان ما اقتضاه فكره الشمولي الذي لا يقف عند حدود معينة بل هو حصيلة التلاقح الفكري بين الفكرين اللغويين العربي والغربي.
3. حاول مازن الوعر الربط بين ما اقره نحاة العربية وما تدعو اليه نظرية ولتركوك التصنيفية والتي تقوم على التمييز بين الفاعل والمجرب والمستفيد والمكان والموضوع والزمان.
4. كان مازن الوعر يتبنى رأي النحاة العرب المتأخرين امثال الزمخشري وابن هشام في تمييزهم لأنواع الجمل فيرى معهم أن الجمل إما ان تكون اسمية أو فعلية ، وهما النمطان الاساسيان في العربية ، أما الشرطية والظرفية فهما متفرعتان عما سلف.
5. أقرّ مازن الوعر بمسألة تحكم الاداة والاسناد معا في تكوين الجملة ، فلا تكون الاداة جزءاً من التركيب الاسنادي ، وبالتالي فإنّ العملية التحويلية لا تلامس جانب الاداة.
6. واخيراً فإنّ هذه المحاولة التي قام بها مازن الوعر ، تعد دعوة نحو الانفتاح العالمي على المناهج الحديثة ، من اجل الافادة مما يستجد من مناهج تسهم في فهم التراكيب عامة العربية منها والغربية مع الحفاظ على الخصوصية التي تتمتع بها اللغات.

الهوامش:

- 1 - ينظر : نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني 91 .
- 2 - نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث 11 .
- 3 - الثنائية في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة 22
- 4 - ينظر : اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نقدية في المصادر 101 .
- 5 - ينظر : الجملة البسيطة (الألسنية التوليدية التحويلية) 40 – 121
- 6 - ينظر : في التحليل اللغوي 34 – 35 .
- 7 - قواعد تحويلية للغة العربية 1 – 22 .
- 8 - ينظر : النحو العربي والدرس الحديث 142 .
- 9 - الأنماط التحويلية في النحو العربي 11 .
- 10 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 94
- 11 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 27 - 32 .
- 12 - ينظر : أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات 135 .
- 13 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية : 92 .
- 14 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية : 92 - 93 .
- 15 - نحو نظرية لسانية عربية : 92
- 16 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 92 .
- 17 - نحو نظرية لسانية عربية 53 .
- 18 - الكتاب 1 / 23 .
- 19 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 92
- 20 - يتكون الطرح الدلالي لجاكندوف من أربع قواعد إجرائية وعلى النحو الآتي : أ – قواعد التركيب الوظيفي : الذي يمثل العلاقات الدلالية بين الأركان اللغوية في التركيب الأساسي ، كالعلاقات بين الفعل وأدواره (الموضوع ، المكان ، ابتداء الغاية ، انتهاء الغاية ، الفاعل) . ب – التركيب السياقي الموضوع : الذي يحدد السياقات الدلالية المختلفة مثل (التطابق ، التبعية ، الربط الإمالي ، المجاز) – ت : التركيب التطابقي : الذي يبين ما إذا كان في التركيب ركنان لغويان يعودان على بعضهما في الربط الإمالي . ث : تركيب العناية والاهتمام والتقديم : الذي يدل على المعلومات الجديدة والقديمة في التركيب الأساس (ينظر : نحو نظرية عربية : 70) .
- 21 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 93 .
- 22 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 93 .
- 23 - ينظر اللسانيات واللغة العربية 1 / 81 الفاسي الفهري
- 24 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 93 .
- 25 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 93 – 94 .
- 26 - قواعد تحويلية للغة العربية ، محمد علي الخولي 28 - 29
- 27 - نحو نظرية لسانية عربية 91 .
- 28 - تحدث المؤلف عن نظرية عربية (وضعها) وأعتقد أن هذا الكلام يحتاج إلى إعادة صياغة ، لأنه لم يثبت عن العرب أنهم وضعوا أو اتفقوا على وضع نظرية ، وإنما كل ما قدمه العلماء العرب جمع واستقراء وصياغة لقواعد نطق بها العرب . وفي أحيان قليلة تحليل وتحليل للظواهر والأحكام اللغوية .
- 29 - نحو نظرية لسانية عربية 91 .
- 30 - نحو نظرية لسانية عربية 94 .
- 31 - المصدر نفسه 94 .
- 32 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 94
- 33 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 94 – 95 .

- 34 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 96 .
- 35 - ينظر : المصدر نفسه 98 – 99 .
- 36 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 99 .
- 37 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 101 .
- 38 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 102 . وللإستزادة تراجع الصفحات 103 – 104 .
- 39 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 103 .
- 40 - - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 222 .
- 41 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 105 .
- 42 - - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 105 .
- 43 - - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 107 .
- 44 - نحو نظرية لسانية عربية 107 .
- 45 - - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 108 . .
- 46 - البؤرة مركز الجملة .
- 47 - في نحو اللغة وتركيبها 98 .
- 48 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 108 .
- 49 - نحو نظرية لسانية عربية 112 – 113 .
- 50 - - نحو نظرية لسانية عربية 112 .
- 51 - ينظر نحو نظرية لسانية عربية 133 .
- 52 - ينظر نحو نظرية لسانية عربية 135 .
- 53 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 137 – 138 .
- 54 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 139 .
- 55 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 159 .
- 56 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 218 .
- 57 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 163 .
- 58 - - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 164 .
- 59 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 164 .
- 60 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 169 .
- 61 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 171 .
- 62 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 202 .
- 63 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 180 .
- 64 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 181 .
- 65 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 182 .
- 66 - نحو نظرية لسانية عربية 208 ..
- 67 - ينظر : نحو نظرية لسانية عربية 210 .
- 68 - الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة : 23 .

المصادر:

1. اسئلة اللغة اسئلة اللسانيات : د. حافظ اسماعيل علوي و د. وليد احمد العناتي ، دار امان . الرباط 2009م.
2. الانماط التحويلية في النحو العربي : د. حماسة عبد اللطيف ، مكتبة الخانجي . القاهرة ط 1 ، 1990م.
3. الثنائية في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة الى عصر العولمة : د. نهاد الموسى ، دار الشروق . عمان 2003م.
4. الجملة البسيطة (اللسنية التوليدية التحويلية) ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر . بيروت ، ط 1 1983م.
5. في التحليل اللغوي ، منهج وصفي تحليلي : د. خليل احمد عمارة ، مكتبة المنار . الزرقاء ، ط 1 1987م.
6. في نحو اللغة وتركيبها ، د. خليل احمد عمارة ، دار عالم المعرفة . جدة ، ط 1 1984م.
7. قواعد تحويلية للغة العربية : د. محمد علي الخولي ، دار الفلاح 1999م.
8. الكتاب (كتاب سيويو) : عمر بن عثمان بن قنبر الملقب بـسيويو ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي . القاهرة ط 3 1988م.
9. اللسانيات العربية الحديثة ، دراسة نقدية في المصادر والاسس النظرية والمنهجية : مصطفى غلفان ، سلسلة رسائل واطروحات 1998م.
10. النحو العربي والدرس الحديث : عبده الراجحي ، دار النهضة العربية . بيروت 1986م.
11. نحو قراءة جديدة لنظرية النظم الجرجانية : د. احمد المتوكل ، مجلة كلية الاداب . الرباط ، ع 1 1977م.
12. نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الاساسية في اللغة العربية : د. مازن الوعر ، دار طلاس . دمشق ط 2 1992م.
13. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : د. نهاد الموسى ، دار البشير . عمان ، ط 2 ، 1987م.